

المدرسة السلوكية في فهم العلاقات الدولية: قراءة سوسيوسياسية

**Behavioral school in understanding international relations :
socio-political reading.**قلاع الضروس سمير¹ . كرايس الجيلالي²¹ جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، hakimsamir.3816@gmail.com² جامعة وهران 2 (الجزائر)، kerais2014@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/04/23

تاريخ القبول: 2021/10/12

تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على إحدى أهم المدارس النظرية التي ساهمت في تقديم إضافة مهمة للتنظير في علم السياسة وفروعه ، خاصة حقل العلاقات الدولية الذي يعتبر من بين أكثر الحقول التي شهدت تحولات معرفية نظرا للتغيرات التي طرأت على المشهد الدولي وما لحقه من تعدد النماذج المعرفية السائدة في تفسير الظواهر السياسية، خاصة بعد تبني المجتمع الأكاديمي للعلوم السياسية عدة نماذج معرفية، وذلك بسبب تعقد الظاهرة السياسية وتقاطعها مع العديد من التخصصات الأخرى، ولذلك وجد الباحثين في مجال علم السياسة أنفسهم مضطرين إلى الاستعانة بتخصصات أخرى، خاصة في مجال العلاقات الدولية، وهنا ظهرت المقاربة السلوكية، كمدخل تفسيري توليفي اعتمد على الانفتاح على الحقول المجاورة كعلم الاجتماع والإعلام وعلم النفس، و الاستعانة بمفاهيم من عدة تخصصات، حيث ساهمت هذه النظرية في تقديم إضافة مهمة للبحث في العلاقات الدولية، ما جعلها من أبرز و أهم المدارس التي يستعين بها الباحثين والدارسين في الأوساط الأكاديمية في تفسير الظواهر الدولية .

كلمات مفتاحية: المدرسة السلوكية، النموذج المعرفي، الحقول المجاورة، العلاقات الدولية، المجتمع الدولي.

Abstract:

In this research paper, we will try to shed light on one of the most important theoretical schools that contributed to providing an important addition in political science, especially the field of international relations, which is among the most fields that have witnessed cognitive transformations due to the changes that occurred on the international scene and the multiplicity of models that followed, due to the complexity of the political phenomenon and its intersection with many other fields. Therefore, researchers in the field of political science found themselves compelled to seek help from other disciplines, especially in the field of international relations, and here the behavioral approach appeared, as a synthesis explanatory approach that relied on openness to neighboring fields such as sociology, media and psychology, and using concepts from several disciplines, where these contributed. The theory provides an important addition to research in international relations,

Keywords:

Behavioral school, Cognitive model, Adjacent fields, International relations, The international community.

1. مقدمة:

لطالما فسرت العلاقات الدولية انطلاقاً من مبدأ القوة والمصلحة، وهذا ما ركزت عليه الواقعية في تفسير المشهد الدولي من منظور الهيمنة والسيطرة بين الدول، وأرجعته إلى أن الدول العظمى في العالم تسيطر على منابع القوة وهي تتحكم فيها، لذلك من البديهي أن تكون هي الدول المسيطرة عالمياً والمتدخلة في السياسات العالمية والإقليمية، وحتى الدولانية وما تحت الدولة الوطنية، واقتصاديات العالم، بالإضافة إلى هيمنتها ثقافياً على الشعوب والجماعات البشرية، من خلال امتلاكها التكنولوجيا بمختلف أنواعها، خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بدءاً من سنة 1990، ما زاد من تكريس هيمنة العالم المتقدم وتأثيره بشكل واضح على سوسيولوجيا الدول، وما فرضه من تغيرات وتحولات جذرية على خصوصيات الدول الثقافية، والهوياتية، وأنظمتها الاجتماعية، وذلك انطلاقاً من سعي الدول الكبرى إلى تحقيق مصالحها والتوسع بمختل أشكاله ومستوياته، على حساب الدول وسيادتها التي أصبحت هلامية وغير ممكن ضبطها، والحد من اختراقها، والتحكم فيها، غير أن خضوع المجتمع الدولي لمنطق القوة

والمصلحة وتبني الدول العظمى سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أدى إلى ظهور مجموعة من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، حولت مفهوم القوة من شكله الجامد أو الخشن، إلى شكله المرن، أو الناعم، وأصبحت هناك قوى أخرى تملك نفس الدرجة من التأثير، حتى على الدول العظمى، وهذا ما أدى إلى ظهور مدراس أخرى تسعى إلى تفسير العلاقات الدولية، وتحاول أن تلمس ما اخفقت المدرسة الواقعية في فهمه، كالمدرسة النيوواقعية التي نقدت الواقعية، والمدرسة الليبرالية التي ثمنت أطروحات النيوواقعيين، وزادت عليها مقاربات جديدة في فهم العلاقات الدولية، كالمؤسسية، والنيوليبرالية، وصولاً لتحليل المشهد العالمي من خلال سلوكيات الدول، والمؤسسات، وصولاً إلى صناع القرار، وهي مقاربات قدمت مساهمة عميقة في التحليل الدولي، لا سيما المنظور السلوكي في فهم العلاقات الدولية، من خلال الإستعانة بالعلوم الأخرى أو الحقول المجاورة للعلوم السياسية، لذلك يمكن طرح المشكلة البحثية التالية، وهي المشكلة المحورية التي تتركز عليها هذه الدراسة:

- ما الذي أضافته المدرسة السلوكية في فهم العلاقات الدولية من خلال توظيفها للبعدين السوسيولوجي والسياسي؟

2. مفهوم ونشأة العلاقات الدولية ومجالات اهتماماتها في المشهد الدولي:

ظل حقل العلاقات الدولية متجاهلاً لعلم التاريخ وعلم السياسة، وأسس قيام الجماعات البشرية، لغاية اتضاح مفهوم "الدولة" بعد معاهدة "واست فاليا" 1648 التي كانت النموذج الأول لظهور مفهوم الدولة القطرية، أو الوطنية، وتحديد العلاقات بين الدول، من خلال تبادل السفراء، وهذا ما مهد لظهور علم العلاقات الدولية بكل أركانه البحثية، والمنهجية، والنظرية، والمفاهيمية بالدرجة الأولى، كما أبرزها الباحث الأمريكي "جون بورتن" على أن العلاقات الدولية هي علم يهتم بالملاحظة، والتحليل، والتنظيم من أجل التفسير والتنبؤ (منير محمود بدوى، 2009، صفحة 4)، وهي مفاهيم محورية في الدراسات النفسية والسوسيولوجية، فهذا التعريف يتعامل مع الدولة، ككائن يمكن ملاحظة سلوكاته، والتنبؤ بردة فعله، وقد عرفها "شارل مكالاند" على أنها دراسة التفاعلات بين مجموعة معينة من الدول، والمؤسسات، والمنظمات، والكيانات الاجتماعية، بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة والحيطة بهذه التفاعلات داخل المشهد الدولي (أنور، 2018)، وبناءً على هذين التعريفين المركزيين، يقعان في إطار مراقبة الدول لسلوكيات لبعضها البعض، سياسياً، واقتصادياً، وتقييم وتقدير تلك السلوكات، بما يخدم مصالح كل دولة،

وهنا نجد العلاقات الدولية تدرس على أساس سلوك صادر من طرف، اتجاه طرف آخر، عن وعي وإدراك لما ستكون عليه ردة فعل كل طرف، وهنا يمكننا القول، إن العلاقات الدولية تهتم بكل ما هو سلوك سياسي، صادر عن دولة ما أو منظمة، له تبعات وتداعيات على علاقة الدولة ببعضها البعض.

لكن ما ظل يميز حقل العلاقات الدولية هو أن هناك اختلاف في التعريفات، حيث يركز البعض على وحدة التحليل، إذ نجد "رين ولز" يعرف العلاقات الدولية على أنها تعنى بدراسة طبيعة وتعريف آثار العلاقات بين أفراد، أو جماعات، يعملون في مسرح ذو خصوصية، تسوده الفوضى والاستقرار (أنور، 2018)، حيث أن بعض الدراسات تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في رسم العلاقات الدولية، بينما تميل الدراسات الحديثة ومن بينها المدرسة السلوكية إلى وجود عدة فواعل أخرى، أحيانا ما فوق الدولة، وأحيانا أخرى ما دونها، وهي ذات تأثير واضح وجلي في مجال العلاقات الدولية، وعلى سبيل المثال نجد المنظمات الدولية والاتحادات الإقليمية، لها الأثر البالغ في تحديد طبيعة علاقة الدول فيما بينها، فمثلا الدول الأوروبية في علاقتها مع تركيا محكومة بالسياسة العامة للاتحاد الأوروبي، حيث أصبح كتلة إقليمية يعلب دورا واضحا في فرض علاقات معينة بين الدول الأوروبية وبين تركيا، كما أن هناك بعض الفواعل غير الرسمية أو ما دون الدولة، كالهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وتجارة السلاح، كلها فواعل دون الدولة، لكنها تتحكم في رسم العلاقات بين الدول، وتتمكن في كثير من الأحيان من فرض منطقتها على العلاقات الرسمية بين دول العالم.

ووفق ما تقدم، هناك الكثير من الدارسين من يعتقد أن الدولة هي الطرف الوحيد في العلاقات الدولية، وأن الفاعلين الآخرين لا يمثلون إكيانات تترجم إرادة الدولة، باعتبار الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، ومن أبرز المدافعين على هذا الطرح نجد الباحث "هانس مورغانثو" والباحث في الدراسات الإستراتيجية بجامعة "يال الأمريكية" "فيرلي" الذي يعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية الرسمية في العالم (أنور، 2018)، وهنا نحن أمام أطروحات المدرسة الواقعية في نبرتها الجديدة، التي يتحكم فيها البحث عن مصادر القوة، كضامن وحيد لاستقرار الدولة وبقائها، لكنها نظرة سرعان ما سيتجاوزها الزمن، بسبب سرعة التغير التي يشهدها العالم، وتراجع سيادة الدولة، وظهور قوى أخرى تتحكم في الشأن الدولي، حيث تأسس طرح جديد، يرى أن العلاقات الدولية هي نظام أو منظومة أنساق، حيث يقومون بتنظيم الوقائع والأحداث والربط بينها، إذ يرى المفكر المختص "بارتل" أن النظام هو مجموعة من عناصر ذات تبعية، وفي نفس الوقت متبادلة وترابطة فيما بينها، بشكل يؤدي فيه تغير

أحدها، إلى تغيير العناصر الأخرى (نيبوريكو، 1986، صفحة 565)، وهذا دليل على بداية تراجع الفكر الكلاسيكي والواقعي، الذي اعتمد القوة كمتغير أساسي ووحيد في حقل العلاقات الدولية، ويعتمد الدولة كلاعب وحيد وأساسي في التحكم في طبيعة العلاقات الدولية، حيث تحولت كل من القوة والدولة إلى مجرد متغير ضمن جملة من المتغيرات، حتى عند الواقعيين أنفسهم، وظهر فكرة القوة الناعمة عند جوزيف ناي.

وعليه يمكن القول: بأن نشأة العلاقات الدولية ضارب في القدم بين الكيانات الاجتماعية والحضارية والسياسية، غير أن بداية تبلورها كعلم مستقل داخل حقل العلوم السياسية كان في أعقاب الحرب العالمية الأولى سنة 1918 (سلامة، 2003، صفحة 56)، مع بروز مبادئ "ولسن الأربعة عشر" بما سمي في تلك الفترة بالمقاربات المثالية الكبرى لعالم أكثر سلاما و أمانا، غير أن تشعب الواقع الدولي وظهور العديد من المستجدات، متمثلة في مجموعة من العوامل، التي وضعت على الأجندات السياسية للدول والحكومات، مهدت إلى استقلال علم العلاقات الدولية، من حيث المنهج، والأدوات المستعملة، ومادة الدراسة، إذ أصبح العديد من المفكرين يتناولون الشأن الاقتصادي، والسياسي والعسكري، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ظل ظهور المؤسسات الدولية، التي حاولت التخفيف من شدة التوتر بين الدول الفاعلة، في الساحة الدولية، لذلك راحت نظريات العلاقات الدولية توظف مجموعة من العلوم، كعلم النفس، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والقانون الدولي، إضافة إلى التحليل الكمي والإحصائي، من أجل فهم واسع لأسباب الصراع الدولي، وكيفية إيجاد الحلول الاستباقية قبل وقوع الأزمات الدولية (مصباح، 2009، صفحة 30). أي أن تطور علم العلاقات الدولية، كان نتيجة تشعب المشاكل والصراعات والأزمات الدولية، ودخول عدة متغيرات جديدة لم تكن النظريات الكلاسيكية تعتمد عليها، أو تتخذ منها فاعلا مهما في تحليل العلاقات الدولية، وهذا ما اهتمت به المقاربات الجديدة، خاصة المدرسة السلوكية.

أما في ما يخص مجال اهتمام علم العلاقات الدولية، فقد حصر الباحث الأمريكي "مرسال ميلر" مجال اهتمام علم العلاقات الدولية، بكل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وهي العلاقات العامة والخاصة، كالعلاقات الدبلوماسية، المفاوضات، والحرب، ومن جهة أخرى هناك تدفقات اقتصادية، سكانية، وثقافية، على هذا الحقل (لدمي، 2016). بالإضافة إلى اهتمامها بالعلاقات القائمة بين الدول، سواء الرسمية والغير رسمية، حيث

لا يمكن حصر مجال اهتمام العلاقات الدولية في العلاقات بين الدول في إطارها الرسمي، البروتوكولي أو الإنفاقي، وما تنص عليه الأعراف الدبلوماسية، والقانون الدولي، ولكن هي انعكاس لعدد كبير من الاتصالات بين الأفراد، ونشاطات المنظمات الدولية، والمؤسسات الثقافية (أنور، 2018، صفحة 50)، إذا يمكن القول أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها في الجانب السياسي فقط بل هي تعبر أيضا عن كل التبادلات، التي تحدث بين الدول كالتفاعل الاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، والثقافي خاصة، حيث أن العولمة والانتقال نحو الكونية، فرض عديد المتغيرات والفواعل، التي أصبحت تلعب دورا واضحا في مجال العلاقات الدولية، ولذلك وجب الاهتمام بها من أجل مجتمع دولي أكثر أمنا واستقرارا.

وعليه فقد تعددت الكثير من المدارس والتيارات، التي تناولت جملة من المواضيع التي يهتم بها علم العلاقات الدولية، ودرست الظواهر الدولية، وحاولت فهمها وتفسيرها، كالنظرية المثالية والواقعية، والواقعية الجديدة، والليبرالية، والوظيفية، والبنوية والنظرية السلوكية، التي هي محور دراستنا، حيث سنسعى إلى إبراز أهم ما جاءت به هذه المدرسة من آراء في تفسير العلاقات الدولية.

3. السلوكية في فهم العلاقات الدولية: دراسة نظرية مفاهيمية .

إن سيطرة النزعة الواقعية داخل حقل العلوم السياسية ، كأهم مدخل نظري تناول العلاقات الدولية، والذي فسر الظواهر الحاصلة في المشهد العالمي في الفترات الممتدة بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وما بعد الحرب العالمية الثانية، لغاية منتصف الحرب الباردة، حيث ظل يركز على الدولة كوحدة مهمة وأساسية في التحليل، من خلال مفهومي " القوة " و " المصلحة " خاصة في مرحلة تعدد الفواعل والأقطاب الفاعلة، وبالرغم من نهاية الحرب العالمية الثانية، التي فرضت توازنات جديدة على الساحة السياسية متمثلة في الثنائية القطبية، وتغير عناصر القوة، هذا ما أدى بعلماء السياسة إلى التفكير بجدية، في إقحام مناهج وأدوات أخرى لتحليل الواقع الدولي، في إطار نظريات تفسيرية، ومن أبرزها النظرية السلوكية في فهم العلاقات الدولية.

وبناء عليه، يمكن القول: إنه بمجرد الحديث عن النزعة السلوكية يتجلى للباحث أن هناك تزاوج بين حقلين معرفيين، أو نوع من تبادل المفاهيم من حقل معرفي إلى حقل معرفي آخر، قصد فهم التحولات والتطورات الدولية، لأن دراسة السلوك تتعلق بالضرورة بعلم النفس، لذلك فإن النزعة السلوكية، هي محاولة لفهم ما يحدث على الساحة الدولية انطلاقا من مقارنة تقوم على دراسة سلوك الفاعلين بوصفه سلوكا

واعيا، فالسلوكية إذن هي مدرسة في علم النفس الحديث بالأساس، قامت فلسفيا على فكرة البراغماتية سنة 1913 على يد "واتسن" وهي تعتمد على المنهج التجريبي في تفسير السلوكيات (غيث، 2006، صفحة 35)، مستعينة بأطروحات المفكر "بافلوف" ومحور المنعكس الشرطي، الذي يتفاعل بين الجهاز العصبي والمحيط الخارجي، كما تركز أيضا على دراسة السلوك الظاهري، وترفض كل ما هو قيمة واتجاه واعتقاد (غيث، 2006، صفحة 36)، فالسلوكية إذا وبدخلها حقل العلوم السياسية، تعتبر قفزة نوعية في أدوات البحث والدراسة، في مجال العلاقات الدولية باعتبارها أداة أساسية في فهم الظاهرة الدولية (FREYMOND, 1977, p. 78)، حيث لم يعد المفكرين والباحثين قادرين على استيعاب الشأن السياسي، دون العودة إلى الحقول المجاورة، والاستعانة بما فيها من أدوات ومناهج ومقاربات، كون الظاهرة السياسية تعقدت ولم تعد تعنى بما هو رسمي فقط. فالسلوكية كتيار فكري ينطلق من السلوك السياسي للفرد والجماعة كأساس للحكم، كما أنها جاءت كثورة نقدية للمدرسة الواقعية والمدرسة المثالية حيث يقول "دافيد إيتسون" هي نزعة تحليلية عامة وليست خاصة وتفسيرية وليست معيارية (منذر، 2002، صفحة 38).

كما اهتمت السلوكية باستعمال المناهج العلمية، خاصة المنهج الكمي بالإضافة إلى اعتمادها على علم النفس، وعلم النفس الاجتماعي، والتحليل النفسي *Psychanalyse science* والتحليل النفسي لشخصية، من خلال أعمال فرويد، الذي أحدث ثورة في علم النفس، حيث أن الكثير من الباحثين أصبحوا يعتمدون على تحليل شخصية وسلوكيات بعض قادة العالم، من أجل فهم طبيعة السياسات التي يتخذونها، ومثال ذلك تحليل شخصية الرئيس الفنزويلي السابق "هوغو شافيز" التي أفرزت قرارات تنسجم مع شخصيته ولا تتوافق مع دول الجوار، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا أصبح سلوك رئيس الدولة، منطبع ومعكوس على قرارات الدولة، خاصة في سياستها الخارجية، أي أنا فهم طريقة تفكير وسلوك الرئيس الفنزويلي سيؤدي بالضرورة إلى فهم توجهات فينزويلا خارجيا.

كما أن السلوكية تعتمد أيضا على المقاربات الأنثروبولوجيا لدراسة وفهم الظواهر الدولية وذلك عكس الواقعيين، في التركيز على الأنماط الثابتة وفي الجانب الرسمي، ولا تهتم بالحالات الفردية وكذا من أهم خصائص المنهجية التي تعتمد عليها المدرسة السلوكية هي الاعتماد على كل خصائص المنهج العلمي (غضبان، دس، صفحة 79). حيث يمكن القول: إن المدرسة السلوكية هي التي أدخلت البحث الميداني أو الامبريقي في مجال العلوم السياسية، حيث لم تعد الدراسات النظرية، والفلسفية، المعيارية، مقنعة أو

تقدم حلولاً للواقع السياسي شديد التحول والتغير، ولذلك وجب الانتقال نحو الميدان عن طريق الاستعانة بالعلوم الأخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، وتطبيعها الميدانية، لا سيما تركيزها على الجانب غير الرسمي الذي يؤثر في الجانب الرسمي ويفرض عليه مجموعة من التوجهات والقرارات.

فصانع القرار السياسي هو كتلة من المتناقضات يفرز مجموعة من القرارات، هذه القرارات تأتي نتيجة التحولات الحاصلة في بيئته السياسية، والاجتماعية، فما يمكن أن يتخذه كقرار سياسي، قد يتغير بتغير الظروف والشروط المحيطة به، إلا أن السلوكية تدرسه كل تفاصيل الحدث المحيطة بصانع القرار السياسي، وأفكاره، وخطابه، وتوجهاته، ولذلك يمكن القول: إن النزعة السلوكية حاولت التركيز على الإنسان كوحدة للتحليل، محاولة توظيف مختلف العلوم الاجتماعية لفهم الواقع الدولي، لأن سلوك النخب الحاكمة هو سلوك الدول ذاتها، فمثلاً سياسة الدولة الليبية في نظام القذافي، كانت تعكس تقلبات مزاج القذافي نفسه، وخرجاته غير المتوقعة، وهنا يصبح من الضروري التعرف على القادة والزعماء، ودراسة شخصياتهم، حتى يتسنى فهم السياسات العامة التي يرمونها.

ومن خصائص العلوم الاجتماعية أنه يصعب فيها الحديث عن القطيعة الإبيستمولوجية في تكوين أو نشر أي مذهب فكري، أو علم من العلوم الاجتماعية، لأن من خصائص العلم التراكمية، وأن كل علم يأخذ من العلوم الأخرى، لذلك يرى "نصر محمد عارف" أن أي نموذج معرفي جديد لكي يحتل محل سابقه يحتاج إلى عملية تفاعل فكري زمني، يتحول فيه أنصار النموذج القديم تدريجياً إلى الجديد (عارف، 2002، صفحة 244)، وهذا ما ركزت عليه السلوكية في تحليل العلاقات الدولية، من باب التراكمية التاريخية والهوياتية، فتحليلها لصانع القرار السياسي، في الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان من خلال معرفة الجذور التاريخية للصراع مع القوى الغربية، فكل الخطابات التي تصدر من الرئيس الإيراني تفسر سلوكياً بالتراكمية في التاريخ والجغرافية والهوياتية، والماضي والحاضر، وكدليل تفسير سلوك الرئيس "محمد أحمددي نجاد" ومواقفه العدائية والهجومية لإدارة البيت الأبيض، جاءت نتيجة تحليل شخصية نجاد، وتكوينه الفكري، والإيديولوجي، والعقدي، حيث يوظف قادة إيران على اختلافهم إصلاحيين ومحافظين، لنبرة هجومية اتجه الغرب، والولايات الأمريكية المتحدة، وذلك من أجل التحكم في الجبهة الداخلية، والتماطل في الرد عن أي إصلاحات تطالب بها البيئة الداخلية، كون نظام الحكم الإيراني يعرف جيداً نفسية وميولات المواطن الإيراني، وبذلك هو يبنى استراتيجيته في البقاء، على تلبية الحاجيات النفسية للمجتمع، وبالتالي تأجيل أو رفض أي مشروع إصلاحية، على مستوى الجبهة الداخلية، كون الجميع مركز

على حماية أمن البلاد وتحقيق المشروع الوطني أو القومي، المتعلق بالتصدي للقوى الغربية، المعادية للجمهورية الإسلامية.

وعليه نستنتج أن كل الدراسات في مجال السياسة المقارنة، تتخذ من المدرسة السلوكية مرجعا أساسيا ومهما في التحليل الدولي، كما يمكن إرجاع جذورها إلى أعمال " أرثر بنتلي " الذي أحدث ثورة داخل حقل السياسة المقارنة كحقل معرفي، مهم لتفسير الظواهر الدولية، والذي استفاد منه الباحث المختص في الدراسات السلوكية والسياسة الخارجية " دافيد تورمان " (عارف، 2002، صفحة 245)، كما استطاع هؤلاء الباحثين بلورة النزعة السلوكية في العلوم الإنسانية، كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس، وعلم السياسة، مستفيدين من أعمال " المنظر الأمريكي " هارولد لازويل " في تعريف السلوكية بمثابة مدرسة مكتملة الأركان، منهجيا ونظريا وعلميا في مؤلفه الشهير " القوة والشخصية " *The Power and Personality* لإضفاء نظرة سيكولوجية في مجال الدراسات السياسية، ولذلك قام بإقحام العلوم السياسية داخل مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية، من خلال تفسيره لمبادئ وغايات التيار السلوكي، سعيًا منه لإقامة علم واحد، يفسر كل الظواهر، وهو علم الإنسان، باعتباره الفاعل المؤثر على المحيط، والمجتمع والدولة، والعلاقات الدولية (الحافظ، 2000، صفحة 118، 119).

ومن هنا يمكن القول بأن المدرسة السلوكية هي مدرسة ذات نزعة سيكولوجية، من حيث الجذور والمنشأ، غير أنها تبلورت بداية من الخمسينيات في شكل نزعة سياسية، تعتمد على المنهج العلمي والبحث الامبريقي، وتقوم على المقاربات وتنتقد حكمة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، ومثالية التيار القانوني في القانون الدولي، إذ يرى الكثير من الباحثين أن المدرسة المثالية والواقعية لم تعتمد على مناهج وأدوات ذات صرامة علمية، لذلك فإن السلوكية كنزعة علمية جاءت لتضفي صرامة البحث العلمي فهي لا تعترف بالمسلمات، بل بالفروض العلمية القابلة للتحقق الاختياري (مصباح، 2009، صفحة 271). أي الاحتكام إلى الميدان، واخذ كل المتغيرات والفواعل بعين الاعتبار، في دراسة سلوك الدول، حيث ظهر مفهوم المجتمع الدولي، وهو مفهوم مقترض من العلوم الاجتماعية، إذ تحولت الدول الى فرد ضمن مجتمع، يأثر ويتأثر بمحيطه الدولي والاقليمي، وبواقعه الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك فإن البحوث السلوكية لا تسعى إلى طرح نماذج معرفية، بل هي تسعى إلى بناء نظريات جزئية أو متوسطة في فهم سلوكيات الدول انطلاقا من سلوكيات الأفراد (منذر، 2002، صفحة 39)، كالجماعات البشرية وفهم الهويات، كما أكدها الباحث "ثيري براسبينينغ" (BRASPENNING،

(231, p. 2014)، وأحسن دليل هو ملاحظة سكان جنوب السودان الأفارقة السود، لا يتقبلون التعايش مع سكان الشمال العرب ذو البشرة الفاتحة، وكل السلوكيات الناتجة عن هذه الجماعات تأخذ البعد التاريخي، والديني، والاثني، في تفسير الصراع، وهذا ما نستنتجه من خلال خطابات الرئيس السوداني السابق "عمر حسن البشير"، ورؤيته للتنمية في الجنوب قبل الانفصال، والذي لا يمكن أن يتحقق دون التطرق لسلوكيات الجماعات، وحتى الأفراد في نطاق الصراع القائم بين الجماعتين العريقتين، والتي أدت للانفصال التاريخي، عن بعضهما البعض في شهر أوت من سنة 2010، وكل التحليلات التي جاءت نتيجة قرار التهميش من الرئيس حسن البشير وقرار الانفصال من الرئيس "سالف كير" ومساعدته "جون غارانغ" حللت وفق أبعاد سلوكية أكثر من أي نظرية أخرى، وهذا ما يؤكد قوة أطروحة النظرية السلوكية، في فهم العلاقات الدولية، وبناء على هذا يمكن تحديد الأبعاد المنهجية للاتجاه السلوكي:

- **من حيث المنهج:** فهم يعتمدون على المنهج التجريبي الأمبريقي، انطلاقاً من الفروض العلمية القابلة للقياس، كما يولون أهمية بالغة لجمع المعلومات بدقة والتحقق منها، لأن هدفهم ليس التعرف على الواقع فحسب، بل التنبؤ بشأته كما أنهم يسعون إلى خلق تعميمات من خلال دراسة حالة واحدة، فكلما تكررت نفس الشروط في نفس الظروف، كانت نفس النتائج، فصعود شخصية ديمقراطية في الإدارة الأمريكية ستكون توجهاته أكثر سلمية من صعود شخصية جمهورية، ومن هنا يمكن القول إن أطروحات الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" هي نفسها أفكار الرئيسين "جورج بوش الابن والأب" وتوجهاتها في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، التي ترسم انطلاقاً من مساهمة عدة فواعل، تأثر في سلوك الدولة الداخلي والخارجي، وهي فواعل تحكمها مصالح مشتركة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو حتى دينة وعرقية، إذ يشارك في صنع وصياغة هذه القرارات، تشابك العديد من الفواعل المتباينة في نوعها و أهدافها (دول، أفراد، جماعات و تنظيمات فوق قومية، شركات متعددة الجنسيات، منظمات حكومية و أخرى غير حكومية) (الدوسري، 1436) عن طريق ما تمتلكه من وزن داخلي وكتلة إنتخابية.

- **من حيث المادة:** إن مادة البحث عند النزعة السلوكية ليست الظاهرة السياسية في عموميتها بل دراسة سلوك الفاعلين، مثل ظاهرة السلطة، فهم يدرسون التفاعل الحاصل من خلال السلوكيات الصادرة بين الحاكم والمحكوم، حيث يرى "بنتلي" أنه لا تمايز بين النشاطات السياسية الرسمية، واللا رسمية (الحافظ، 2000، صفحة 129)، فتحليل سلوكيات الأنظمة السياسية، وصناع القرار الجدد تجاه الشعوب العربية، في الدول التي تحولت سياسياً، لم تتغير بشكل كبير بالرغم من إضفاء عنصر الديمقراطية

والشرعية السياسية في الفعل السياسي، إلا أن شخصية الحاكم العربي جاءت من بيئة تؤمن بالفردية والمواجهة في حالة الاختلاف، في التوجهات والسياسات، وما يمكن قوله بأن سلوكيات الحاكم العربي كمادة لا تتغير في جوهرها، وبالتالي يسهل تحليل الظاهرة السياسية بناء من المنظور السلطوي، وحتى الشعبي، كون التحليل السلوكي يهتم بتأثير النشاطات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، على السلوك السياسي، كما أنهم يرون أن نشاطات الأفراد والجماعات السياسية، تسير في انتظام مستقر، وفق بيئة واضحة زمانياً ومكانياً، على شاكلة الظواهر الطبيعية، لذلك يحاولون إخضاعها للبحث العلمي، كون السلوكية تعتمد على تحليل النشاطات السياسية للفرد، والجماعة معاً، باعتبارها وحدة للتحليل.

-من حيث أدوات التحليل: يعتمد السلوكيون في تحليلهم على أدوات علمية تجريبية وتحليلية كالإحصاء، والرياضيات، وأدوات الملاحظة والتجريب، بالإضافة إلى أدوات التحليل الذهني، كالمفاهيم والنماذج، والنظريات السوسيولوجية، والتاريخية والنفسية، فهم لا ينطلقون من النظريات، بل من الواقع وصولاً إلى النظرية، بالإضافة إلى اعتمادهم على التحليل الكمي، من أجل جعل البحث أكثر علمية، بالإضافة إلى اعتمادهم على الأساليب الأكثر فنية، كالإعلام الآلي والرقمنة، وهذا ما أدى إلى انقسام السلوكية إلى اتجاهين، اتجاه نظري يعتمد على التحليل الذهني، واتجاه علمي بالغ في استخدام الأساليب الكمية إلى درجة ابتعاده عن المواضيع الأساسية (الحافظ، 2000، صفحة 137).

يمكن الإشارة إلى أن التحليل السلوكي للعلاقات الدولية بدأت ملاحظته مع " تشارلز ميريام" الذي دعا سنة 1923 إلى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، الذي اهتم بتطوير البحث العلمي، متجاوزاً الأبعاد القانونية، والمؤسسية، ومستفيداً من الحقول المجاورة لعلم السياسة، وفي حلقة البحث المنعقدة بجامعة شيكاغو سنة 1952 اتفق الأعضاء على الانتقال من تقنيات البحث القديم، المتمثلة في التحليل الفلسفي، والتاريخي، والقانوني، إلى التحليل السلوكي، والسيكولوجي، وهذا ما أشار إليه "دافيد تورمان" وبعد سنوات وعقود من انتشار النظرية، وتوسع نطاقها الفكري والمنهجي، يمكن القول إن التحليل السلوكي ليس علماً قائماً بذاته، بل هو اقتراب يهتم بالدرجة الأولى بدراسة الظاهرة الاجتماعية و السياسية (عارف، 2002، صفحة 251)، والحقول التي اهتمت بالنظرية السلوكية في العلاقات الدولية هي ثلاث حقول أساسية:

- تحليل السياسة الخارجية: من خلال دراسة سلوك الجماعات البشرية، وصناع القرار، الذي يترجم عن قرار الدول والحكومات.
- الدراسات السياسية المقارنة: خرج حقل السياسة المقارنة من دائرته الضيقة، المتمثلة في مقارنة الدول الأوروبية على مستوى الحكومات، وانتقل إلى خارج المجتمع الأوروبي، وعن أهم ما نصت عليه ورقة "لوسيان باي" والتي أثارها في النقاش كل من "غابرييل ألموتد" و"تايلور كول" و"روي ماركيدس" و"جاي يوكر" و"جورج كاهين" مقتنعين بأن النظرية السلوكية في السياسة المقارنة، أصبحت متغيراً أساسياً في أي نقاش أكاديمي، يختص في المقارنة بين الدول، والسياسات، والحكومات، والشعوب، والأنظمة، كما تقوم على: التركيز على الأنظمة السياسية والإثبات وتعزيز التقنيات الكمية، وتحديد القيم و التكامل والاندماج. (عارف، 2002، صفحة 52).
- علم الاجتماع السياسي: باعتباره علماً يفسر سلوكيات الدول، وفق سلوكيات المجتمع، فسلوك السياسة الخارجية لكوريا الشمالية تجاه الجارة الجنوبية، هي نفسها سلوكيات الشعب الكوري الشمالي تجاه الجنوبي.

4. مقاربات التحليل السلوكي الكبرى المفسرة للعلاقات الدولية:

لأي مدرسة أو نظرية العديد من المقاربات، التي تتجه في نفس أطرها النظرية، وعليه فإن للمدرسة السلوكية العديد من المقاربات التحليلية المساعدة لها، كما يمكن في هذا السياق اعتبار نظرية "النسق الدولي" كوحدة للتحليل من أهم المفاهيم، التي استعارتها النظرية السلوكية من العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يرى في هذا الصدد "كيرتا لانفي" بأن النظام الدولي هو مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة، والمتراطة فيما بينها، بشكل يؤدي تغيير أحدهما إلى تغيير الآخر، وبالتالي يتبدل المجموع، وهذا ما قام به "دافيد ايستون" إذ نقله من حقل العلوم النفسية والاجتماعية إلى حقل العلوم السياسية، لتفسير العلاقات الدولية، وتحليل الظواهر الدولية. حيث جعلها بعد نقاشات عميقة بين المنظرين والمفكرين من أهم نظريات السياسة المقارنة، فهو يرى باستحالة فصل السلوك السياسي، عن بقية النظم الاقتصادية، والاجتماعية، في علاقة الدول فيما بينها، فرد فعل الدولة في علاقتها بالمجتمع الدولي، لا يعبر عن قيم الدولة وتوجهاتها، بل هو يعبر عن ردة فعل المكونات الاجتماعية، داخل الدولة، في السلوك

المتخذ تجاه دولة أخرى (أنور، 2018، صفحة 266)، وهي نفس التفسيرات التي جاء بها الموظفون في حقل علم الاجتماع، منذ أعمال اميل دوركايم وغيره من السوسيولوجيين، حيث أكدوا على أسبقية الظاهرة الاجتماعية على الفرد، وأن سلوك الأفراد يتحدد من خلال موقعهم داخل المجتمع، وما تفرضه عليه الظاهرة الاجتماعية من إكراه معنوي، وزجر اجتماعي، وبذلك فهو يهمل القيم والمعايير والأخلاق، ويعتبر أن القوة القاهرة للظاهرة الاجتماعية، هي المحدد الأساسي للسلوك، مثل ظاهرة الانتحار التي ربط بينها وبين المجتمع، وإعتبر الفرد ضحية لنسق اجتماعي معين، وهنا نجد السلوكيين في حقل العلوم السياسية بصفة عامة، وحقل العلاقات الدولية بصفة خاصة، يعتبرون أن الدولة كوحدة داخل المجتمع الدولي، تخضع لمتغيرات وإفرازاته، في ردة فعلها حول السياسات الدولية الموجهة إليها، وقد حدد "دافيد إيستون" عناصر النظام السياسي في:

1. عناصر الهوية أو الكينونة، المتمثلة في وحدات النظام السياسي والحدود.
2. المدخلات و المخرجات.
3. التمايز داخل النظام.
4. تكامل النظام.

وعليه يمكن الإشارة إلى أن البنائية الوظيفية ساهمت بشكل كبير، في تفسير سلوكيات الدول من بعدها الرسمي وغير الرسمي في المجتمع الدولي (dkhil, 2014)، وأي نظام دولي له أبنيته ووظائفه التي تؤثر وتتأثر بسوسيولوجيا الدولة، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال توصيات لجنة السياسة المقارنة، التي كان يرأسها الباحث الأمريكي "غابر يال ألموند" و الباحث السوسيولوجي "راد كليف براون" والمنظر الاقتصادي "ماسينوفسي" (عارف، 2002، صفحة 270)، والتوصل لفكرة مفادها أن النظام يقوم على الوظائف، التي يؤديها الأفراد من خلال نمط معين من الخصائص، والتفاعلات، والعلاقات بين الأفراد، وهو الفعل الاجتماعي، كما أنها بدأت تهتم بالأبنية والوظائف المنوطة بها بين الدول بالإضافة إلى إخراج هذه العملية من الإطار الغربي المحض، حيث أصبح "غابر يال ألمود" يقارن بين الدول على ثلاثة مستويات مستوى النظام، مستوى العملية، مستوى السياسة (عارف، 2002، صفحة 273)، وكل هذه المستويات تركز عليها النظرية السلوكية، في تحليلها للواقع والمشهد الدولي، هذا ما يؤكد قوة الترابط العلمي والنظري بين النظرية الوظيفية والسلوكية، في تفسير الأحداث الدولية، وبالتالي يمكن القول: إن الباحثين بتركيزهم على وظائف الدولة وتفسيرها سلوكيا، يمكن أن يقدموا لنا تصورات واقعية حقيقية قريبة للواقع.

ولقد ركزت السلوكية بهذا في مقاربتها على تقديم الفروض القابلة للقياس والمقارنة، بين النظم السياسية، ومحاولة الوصول إلى فهم علمي للمشاكل والخلافات الدولية، ومن أهم هذه المقاربات التي استعانت بها المدرسة السلوكية، نجد المقاربات النفسية ومقاربة النوع الاجتماعي -الجندر- مقارنة التنمية والنمو، ومقاربة الدين والعقيدة، والهوية، واللون البشري، إضافة إلى النظريات السياسية الكبرى التفسيرية كالواقعية، والليبرالية، والوظيفية، والبنائية، وحتى النقدية ومقاربات التحليل الدولي، لفترة ما بعد الحداثة ومدخل صنع القرار، ونظريات المباريات، ونظرية الصراع والاندماج، وبعض الأنماط التحليلية كأنماط تحليل السياسات الخارجية أو قدرات الدول ومفهوم التأثير في السياسة الدولية، وهي تهدف إلى التفسير والتنبؤ والتحكم في الأحداث قبل وقوعها (زايد، 2002، صفحة 40)، وما يمكن استخلاصه في دراستنا هذه أن المدرسة السلوكية نجحت وتفوقت على الكثير من المدارس والنظريات في العلاقات الدولية، وهذا لسببين أساسيين هما:

1- تعتبر السلوكية مدرسة لينة جدا في تعاملها مع الأحداث الدولية.

2- انفتاحها على النظريات التفسيرية الكبرى للعلاقات الدولية، وانفتاحها الكبير على العلوم الإنسانية والاجتماعية، وحتى بعض الدراسات الاقتصادية.

5. نقد النظرية السلوكية وبروز ما بعد السلوكية كبديل نظري.

ارتبطت السلوكية بمشروع الحداثة ونشأت على أنقاض الأطروحات الواقعية، التي أهملت جانب مهما في تفسير الظواهر الدولية من خلال دراسة سلوكيات الدول، وجماعاتها البشرية، وهذا ما اعتبرته المدرسة السلوكية محورا مهما في فهم العلاقات الدولية سابقا وحاليا، وأساسا مهما من أسسها المعرفية في تحليل المشهد الدولي، فقد كانت السلوكية الوجه العلمي، والمنهجي، للمشروع الحداثي، نظرا لليونتها وتقبلها للعلوم الأخرى، الإنسانية وحتى التجريبية والاقتصادية، وبما أن الحداثة تعرضت لانتقادات ومآزق في تصوراتها الفلسفية وأسسها الفكرية، وقد أثر هذا على الجانب المنهجي المتمثل في النظرية السلوكية ويمكن إبراز أهم الانتقادات في:

- **تأثير العامل الأيديولوجي والسياسي:** يرى الكثير من الباحثين بأن الاتجاه السلوكي في تفسير العلاقات الدولية، يخدم المصالح الأمريكية والغربية، كونه يؤمن كثيرا بالقيم الليبرالية الغربية، التي تعمل على خدمة الديمقراطية الأمريكية تجاه المناطق والحكومات والشعوب الأخرى في العالم.

- **الارتباك وفقدان التوازن:** حيث أن المنهجيات المطبقة في المنهج السلوكي مرتبكة، بسبب كثرة الاصطلاحات، والمفاهيم، غير المألوفة في العلاقات الدولية، والمستقاة من العلوم الأخرى، كعلم النفس الذي ينفرد بمصطلحات تخصه، نفس الشيء بالنسبة لعلم الاجتماع، وهذا ما يؤدي إلى فقدان التوازن بين المنهج والموضوع، من حيث تفسير المفهوم في الدراسات السياسية.
 - **عدم ملائمة التكميم والتكرارية للأحداث الدولية في العلاقات الدولية:** حيث أن التفاعلات المتبادلة في العلاقات الدولية لا تطاوع التحليل الكمي، وبالتالي لا يمكن فهم هذه الأحداث في سياق الانتظام والتكرارية المفترضة، وذلك لأن التغيير أمر مألوف في العلاقات الدولية، فالحدث السياسي الذي وقع في الماضي - انتخابات رئاسية والخطاب السياسي بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية - لن يكون له نفس التفسير لنفس الحدث اليوم. مثلاً الانقلابات السياسية في تركيا وصراع سياسي مع العسكري في تقلد السلطة، فكل الانقلابات التي حدثت في تركيا، كانت تتشابه في الأسباب ولكنها تختلف اختلافاً كلياً في النتائج وهذا بسبب تأثير صانع القرار وخطابه السياسي في كل انقلاب يحدث في تركيا.
 - **تجاهل دور القيم:** حيث أن السلوكيين حملوا شعار "علم خال من القيم" سعياً وراء الموضوعية، ولكن يرى بعض العلماء أنه لا يمكن أن يوجد علم اجتماعي متحرر من القيم والنظريات.
- ومن خلال فشل الاتجاه السلوكي في الوصول إلى جعل الدراسات السياسية أكثر دقة وأكثر علمية، برز اتجاه ما بعد السلوكية كبديل للسلوكية، حيث أن ما بعد السلوكية يعميل بشكل كبير إلى النقد الإستمولوجي لمشروع الحداثة، والتيار السلوكي المرتبط به، حيث طرح "دافيد ايستون" سبع ملامح رئيسية لما بعد السلوكية يمكن إيجازها في ما يلي: (زايد، 2002، صفحة 163، 164).
- 1- أولوية المضمون على التقنية في البحث السياسي.
 - 2- التركيز على التغيير الاجتماعي في علم السياسة المعاصر، بدلاً من المحافظة على الوضع القائم.
 - 3- التركيز على الواقع السياسي المعاش، لأن علم السياسة السلوكي قد انفصل عن الواقع والحقائق السياسية.

4- إعادة الاعتبار إلى الجانب القيمي، والأخلاقي، لأن القيم تمثل القوة الدافعة للمعرفة ولا يمكن عزلها عن عملية التحليل السياسي.

5- تركيز الجماعة العلمية بدورها الإيجابي في المجتمع، حيث لا يمكن للعلماء تذرعا بالموضوعية أن يعيشوا بمعزل عن المشكلات الاجتماعية الواقعية.

6- الربط بين الفكر والحركة في علم السياسة، حيث أن ما بعد السلوكية ترى أن المعرفة لا بد أن يتم توظيفها والعمل بها فهي ترفض النزعة التأصيلية للعلم.

7- إشراك المهنيين والمؤسسات الأكاديمية في العملية السياسية وهذا من خلال تسييس هذا الحقل المعرفي من خلال كافة المؤسسات المهيمنة، والجامعات، من أجل المشاركة في النضال اليومي.

وبالتالي فإن تيار ما بعد السلوكية هو جزء من التمرد العام ضد الخطاب العقلاني، في الفكر الفلسفي الغربي المعاصر، حيث شكك في علمية علم السياسة، وسقط بذلك الانبهار بالمنهجية العلمية المعتمدة على التحليلات السوسيولوجية، والنفسية، التي تعتبر أهم أسس التيار السلوكي، كما سقط الاقتناع بوجود معايير علمية، وقوانين ثابتة يمكن اكتشافها في السلوك السياسي (fgf, dfgf) (زايد، 2002، صفحة 163)، وعليه يرى تيار ما بعد السلوكية أنه لا يمكن لمنهجية واحدة مهما ادعت العلمية والشمول، والإحاطة بتفصيلات السلوك السياسي، الذي لا يستند إلى قاعدة عامة لا يمكن في النهاية استنتاجها بالملاحظة في الفحص الميداني فقط.

6. خاتمة:

يمكن الإشارة إلى أن أهم ما جاءت به المدرسة السلوكية، هو إضفاء النزعة العلمية على التحليلات السياسية والسوسيولوجية، حيث اهتمت باستعمال المناهج العلمية، والكمية في أبحاثها، والتركيز على الأنماط المتكررة، وليس مجرد الحالات الفردية كمحور للبحث، بالإضافة إلى انطلاقها من التحليل الموضوعية، بدلا من التفسير والذاتية، وتبني المعيارية، كما أنها تقوم على مجموعة من العناصر وهي التثبيت والقياس الكمي، ودقة الاختيار، واعتمادها على وسائل البحث العلمي.

ومع التحولات السياسية والعالمية التي أفرزت الكثير من الدراسات والأطروحات، إلا أن السلوكية كمدرسة تجردت من القيم، وأصررت على المنهجية في البحث والموضوعية، وهذا الأمر يسجل كنقطة إيجابية في ظل تموقع كل النظريات وفق خطاب إيديولوجي تتبعه، بالإضافة إلى التجريد واستعمال تقنيات

البحث العديدة للتحليل المقارن وتحليل المحتوى والمضمون، ما جعل الكثير من الباحثين يهتمون أكثر بهذه المدرسة المركزية في التحليل في العلاقات الدولية.

غير أن هذه الصرامة العلمية لم تجعلها تسلم من الانتقادات، والتي قدمتها المدرسة النيوسلوكية في التحليل الاجتماعي والسياسي، والتي كانت هذه الأخيرة إحدى أهم المرتكزات التي اعتمدتها مدرسة ما بعد الحداثة، حيث إن النيوسلوكيين كانت لهم قدرة تأثيرية كبيرة على المدرسة السلوكية، في نقدها من خلال نقاط أخرى بأن السلوكية كانت تحاول الانطلاق من دون عودة إلى القيم الكامنة وراء السلوك، كما أنها خلطت بين التنبؤ العلمي، والتنبؤ بالمستقبل بشكل حتمي وتكهني، إضافة لالتزامها لمناهج البحث العلمي، حتى ولو كان هذا الأمر على حساب الموضوع، هذا ما مهد إلى ظهور ما بعد السلوكية في أواخر الستينيات، وبداية السبعينيات، كحركة تصحيحية داخل السلوكية، حيث أصبحت تهتم بالقيم في مراحل البحث العلمي، ورفضت وجود بحث خالي من القيم، كما بدأت تهتم بالقضايا المطروحة على الساحة الدولية، والتركيز على فكرة تعدد الفواعل داخل المجتمع الدولي.

ولعل أهم انتقاد يسجل للمدرسة السلوكية هو تهميشها لمفهوم السيادة، معتبرة إياها خرافة وعائق أمام تطور العلاقات الدولية، مؤمنة بذلك بقيام حكومة عالمية كما ترى المدرسة المثالية، إضافة لإيمانها بالقيم الليبرالية في ما يخص الدولة القومية، والوطنية، وحدها لا يمكنها التأثير في حقل العلاقات الدولية، بل هناك فواعل فوق وتحت الدولة الوطنية، كمنظمات المجتمع المدني، والتنظيمات الدولية، والظواهر العبر قومية، وما فوق الدولة الوطنية، كالاتحادات الاقتصادية "منظمة الأوبك" النفطية، وتأثيرها على بورصة الاقتصاد العالمي، والاتحادات الأمنية "حلف شمال الأطلسي (بركات، 2007، صفحة 295، 306).

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- بوردو نبوريكو. (1986). المعجم التفسيري لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد. بيروت: المؤسسة الجامعية.
- 2- جمال سلامة. (2003). حول العلوم السياسية: الإقتراب الواقعي من المفاهيم والمتغيرات . ، سوريا: دار النهضة العربية.

- 3- لدمي, م. (2016, 12 27). السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات. [Consulté le 10 18, 2021, sur https://democraticac.de/?p=41719](https://democraticac.de/?p=41719)
 - 4- عادل فتحي، ثابت عبد الحافظ. (2000). النظرية السياسية المعاصرة، دراسة في النماذج والنظريات لفهم وتحليل علم السياسة. الإسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع .
 - 5- عامر مصباح. (2009). معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (المجلد ط1). القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديثة.
 - 6- مبروك غضبان. (دس). مدخل للعلاقات الدولية. الجزائر: دار العلوم .
 - 7- محمد عاطف غيث. (2006). قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
 - 8- محمد فرج أنور. (2018). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.. مركز كوردستان للدراسات الإستراتيجية. العراق.
 - 9- محمد منذر. (2002). مبادئ في العلاقات الدولية: من النظرية الى العمولة (المجلد ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
 - 10- مصباح عبيد الله زايد. (2002). السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة (المجلد ط1). بيروت: دار الرواد.
 - 11- منير محمود بدوي. (2009). العلاقات الدولية. المملكة العربية السعودية ، (صفحة سلسلة محاضرات معتمدة في قسم العلوم السياسية الدراسات العليا).
 - 12- نصر محمد عارف. (2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية المنهج المعرفي. النظرية، المنهج (المجلد ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
 - 13- نظام بركات. (2007). مبادئ علم السياسة (المجلد ط6). المملكة العربية السعودية: دار العبيكان للنشر.
 - 14- الدوسري, ف. ن. (1436). المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية. Récupéré sur https://qawaneen.blogspot.com/2020/05/blog-post_89.html?fbclid=IwAR208CWT3RukJH-iROTwXodQjK2hvggkdEj-n-9pLbd07OPln-y65RM7rqc
- المراجع باللغة الاجنبية:

15-BRASPENNING, T. (2014). *CONSTRUCTIVISME ET REFLEXIVISME EN THÉORIE DES RELATIONS*

INTERNATIONALES, Chapitre constructivisme et réflexivisme , livre pdf.

16 -dkhil, s. (2014, 03 29). *Béhaviorisme: la science du comportement* ,. Consulté le 10 02, 2021, sur

<http://saoussendkhil.over-blog.com/2014/03/behaviorisme-la-science-du-comportement.html>

17 - FREYMOND, J. (1977). *DIALOGUES Avec un mond Qui Change* , livre *Les Relations Internationales dans un monde en mutation* . Gèneve : institut universitaire des hautes etudes internationales.